

تعقيب على خليفة الكواري على مقال عمران الكواري

مقال الأخ عمران مستفز كعادته ويدفع المرء للتعقيب

يقال مادح نفسه كذاب، وأنا غير متأكد من حقيقة رشد حكومتنا الموقرة فلو كانت كذلك لما فأقمت الخلل السكاني وخفضت نسبة المواطنين في إجمالي السكان من ٣٥% عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١١% في عام ٢٠١١، الأمر الذي يهدد وجود المجتمع القطري ويغيب هويته العربية-الإسلامية. ومن أجل تغطية ذلك لا تفصح المصادر الحكومية عن عدد المواطنين أو تركيبهم وكأن ذلك سر من أسرار الدولة التي لا يجوز للمواطنين الاطلاع عليها .

وبالنسبة للميزانية العامة والاحتياطي العام لا تنشر حكومتنا الحسابات الختامية لهما ليعرف المواطنين ما هو دخلهم العام وما أوجه صرفه أو استثماره. وغير ذلك كثير مما يمكن ذكره. هذا في وقت تتفخر في حكومة قطر بعلو مرتبتها في الشفافية

أما تعطيل فصل ما تسميه الحكومة السلطة التشريعية، وتأجيل انتخابات مجلس الشورى فذلك من طبيعة دستور المنحة الذي تعطل بعض مواده ما جاء فيه حول الشعب مصدر السلطات والمواطنة المتساوية والفصل بين السلطات، بمواد لاحقة في الدستور تنفي كلها ما كررته حكومة قطر منذ عام ١٩٧٠ بان "نظام الحكم في قطر ديمقراطي". وما لم تعطله مواد الدستور عطلته ترسانة القوانين التي يحيل إليها المشرع، مواد الدستور.

من هنا فإن المشكلة الجوهرية في دستور قدر الدائم- والدائم وجه الله- تتمثل في كونه دستور منحة لم يشارك الشعب في صياغته. ولن يستقيم الحال إلا إذا وضع دستور تعاقدى تضعه جمعية تأسيسية منتخبة وفق قانون انتخاب يشرف فيه قضاء مستقل على الانتخابات ولا يترك الإشراف لوزارة الداخلية كما هو الحال مع المجلس البلدي الذي أصبح شكلا بلا مضمون.

وذلك من أجل إقامة ملكية دستورية حقه تحافظ على النظام وتسمح بالانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي. وهذا هو المطلب اليوم وليس مجرد الإذن بانتخابات مجلس الشورى الموعود في ظل السلطة المطلقة للحكومة. فما كان مطلب أمس لا يصلح مطلباً لليوم في ضوء الوعي الديمقراطي الذي يتجلى على امتداد الساحة العربية.